الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الحرس الوطني
إدارة الأبحاث والتفتيش
الفرقة المركزية الأولى
محضر عدد: 55 -3-11
بتاريخ : 2011/01/25

تأديـــة شهـــادة

فـي اليـوم الخامس من شهـر أفـريل من سنـــة إحـــدى عشـــرة وألفيـــــن وعلى الساعة 10:29 نحن الملازم أول / بـلال مناعـــي رئيس الفرقة المركزية الأولى للحرس الوطني بالعوينة بوصفنا من مأموري الضابطة العدلية عملا بالفصل **10** من ق/ م/ج والوكيل أول/ نور الدين المثلوثي رئيس المركز العدلي بها وبمقتضى إنابة السيد عميد قضاة التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بتونس **128**/ص بتاريخ **2011/01/24** موضوعها :**التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي وهي الجريمة المنصوص عليها وعلى عقاب مرتكبها بالفصل 68 و69 و72 من المجلة الجزائية** ، وبمحضر العون الكاتب العريف أول / فتحي الحكيري حضر لدينا الشاهد وذكر أنه يدعى / **رشيد بن سالم بن صالح عمار**، ابن [redacted] ، جنسيته : تونسية وأنه مولود في 1947/03/21 بصيادة المنستير ، متزوج من [redacted] ، مهنته عسكري ضابط قائد ، ومحل سكناه : وزارة الدفاع الوطني تونس ..... صاحب ب .ت .و رقم [redacted] والذي يحسن القراءة ويحسن الإمضاء ..... وأنه ..... **شاهـــد** ... وبعد إعلامه بالموضوع المطلوب أدائـه الشهادة فيه ..... وبعد الحلف طبق الفصل 241 من ق. م. ج . أجاب بما يلـــي :

بسؤاله عن عمله الحالي ، أجاب : رتبتي فريق أول بالجيش الوطني وأشغل حاليا خطة رئيس أركان جيش البر /ـــــ

بسؤاله عن كيفية متابعته للأحداث التي جدت بداية من يوم 2010/12/17 ،تاريخ اندلاع الاحتجاجات بولاية سيدي بوزيد أجاب : علمت بصورة عرضية بالموضوع بتلك الحادثة التي أقدم خلالها مواطن من جهة سيدي بوزيد بحرق نفسه ، ولم تكن لي أي تفاصيل عن الموضوع ، وبرغم وجود مناورة عسكرية تابعة للواء الثالث مشاة ميكانيكية بجهة الحامة قابس ، فلم يتم إعلامي بتلك الوضعية الأمنية الخطيرة ، والتي تتطلب أخذ الاحتياطات اللازمة ، وبداية من تاريخ 2010/12/24 علمت بوجود احتجاجات هامة بسيدي بوزيد وتلقيت تعليمات من وزير الدفاع السابق رضا قريرة بضرورة تحضير بعض الوحدات العسكرية تتمثل في ثلاث كتائب وذلك في أجل لا يتجاوز الربع ساعة للتدخل في أي توقيت كان بولاية سيدي بوزيد ، وقد اتصل بي علي السرياطي المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية آنذاك ، بغرض التنسيق بخصوص تلك الكتائب الثلاث ، وقد كان متواجدا ساعتها بدبي ، وقد لمته بطريقة غير مباشرة بسبب نقص التنسيق المعلوماتي ، وتم إعداد تلك الكتائب للتدخل بداية من يوم 2010/12/24 ، وتركيزهم بكل من قفصة وسبيطلة والمكناسي ، وتم وضعهم في حالة أهبة للتدخل في أي حين ، وقد اتصل بي السيد وزير الدفاع الوطني آنذاك السيد رضا قريرة وأعلمني من ان مستشار الرئيس السيد عبد العزيز بن ضياء تلقى اتصالا هاتفيا من علي السرياطي يعلمه فيها هذا الأخير من أن الوحدات العسكرية غير جاهزة ، وامتعضت نوعا ما من ذلك القول ، باعتباره لم تصدر مني أي إشارة لذلك ، بقيت الوحدات العسكرية بصدد مواكبة تلك الأحداث استعلاميا وتدعيم جاهزية الوحدات العسكرية الأخرى لمواجهة أي احتمالات واردة ، ولم نتلق أي تعليمات بالتدخل ، ولكنني أسديت التعليمات لجميع الوحدات بما في ذلك القطاعات التابعة للعاصمة التونسية للتأهب للتدخل بأي مكان من تراب الجمهورية بما في ذلك العاصمة ، وكانت مهمتنا حماية المنشآت بالأساس ، فمنذ ذلك التاريخ كنت مستعدا للتدخل بها ، وذلك بعد التنسيق مع وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك فضلا عن المعلومات الواردة من الإدارة العامة للأمن العسكري ، وكانت الخطة العسكرية منقسمة الى ثلاث مراحل أساسية تعتمد على التدرج في

عمليات الانتشار والتدخل ، حسب عدد النقاط الحساسة والحيوية المزمع تأمينها ، وفي يوم 2011/01/07 وحوالي الساعة 20:15 ، اتصل بي السيد المدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ، وقال لي حرفيا " *mon général ، فمّا امكانية تدخل وشيك في تالة* " ، فقلت له " *احنا جاهزين للتدخل .. هاو باش نبعثلك عقيد من العمليات باش تنسق معاه .. العقيد جلول العبيدلي .. وأحنا جاهزين للتدخل* " ، وقد قمت بتوجيه العقيد العبيدلي لمقر وزارة الداخلية ، وفي حدود الساعة 21:00 ، طلب منا التدخل في تالة وفعلا انطلقت الوحدات العسكرية من الثكنة العسكرية بالقصرين باتجاه تالة ، وبعد حوالي 20 دقيقة ، تلقينا تعليمات مخالفة بإعادة الوحدات العسكرية الى الثكنات ، وتم إلغاء تلك المهمة ، وقد أعلمني لاحقا العقيد جلول العبيدلي من ان وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك السيد رفيق بالحاج قاسم قد تدخل في الحين لما بلغ الى علمه من انه تم توجيه الوحدات العسكرية للتدخل بتالة ، حيث اغتاظ هذا الأخير وثارت ثائرته عن مسدي تلك التعليمات ، ولم يكن لي أي تفسير عن سبب التناقض في تلك التعليمات ، مع العلم أنه لم تجد أي أحداث شغب هامة الى حين علمي بجهة تالة في تلك الفترة ، وقد عادت التشكيلات العسكرية باتجاه الثكنة العسكرية بالقصرين ، وتبع ذلك اندلاع أعمال شغب بمدينة القصرين ، تمثلت في تكسير العديد من المؤسسات البنكية والمالية ومحاولة نهبها ومحاولة اقتحام مركزي الأمن الوطني والحرس الوطني بالقصرين ، مما أستوجب من أعوان الحرس والشرطة الوطنيين إطلاق النار في الفضاء لتفريق المتظاهرين ، كان ذلك في حدود الساعة منتصف الليل ، وقد تدخلنا في الحين بعد ان طلب منا ذلك ، في حدود الساعة 00:05 من يوم 2011/01/08 ، وفي نفس اليوم جدت كذلك أحداث شغب في مدينة تالة انجر عنها سقوط قتلى ، وقد تدخلنا بمدينة تالة في حدود الساعة 22:40 ، وكان الوضع كارثيا في تالة ، وتمت السيطرة على تلك الوضعية الى حد التاريخ ، وبناء على تدخل الوحدات العسكرية في مدينتي تالة والقصرين ، فقد تم الإعداد لإجراء اجتماع تنسيقي بين وزارتي الداخلية والتنمية المحلية آنذاك والدفاع الوطني يوم 2011/01/09 ، وفعلا تلقيت اتصالا هاتفيا من وزير الدفاع الوطني رضا قريرة ، بتعليمات من الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وتحولت مرفوقا بالسيد وزير الدفاع الوطني رضا قريرة وأمير لواء أحمد شابير والعقيد جلول العبيدلي ، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يحضر فيها السيد رضا قريرة ، قد حضر تلك الاجتماع من الطرف الأمني كل من المديرين العامين للأمن الوطني وحضر آمر الحرس الوطني وكذلك ، العميد محمد الزيتوني شرف الدين ، كما حضر السيد محمد الغرياني أمين عام حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ، والمدير العام للإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية علي السرياطي ، وقد تم التعرض في ذلك الاجتماع الى التهديدات المحتملة وكان حسب رأيي اجتماعا سطحيا وغير متعمق في الأسباب الرئيسية لتلك الاحتجاجات ، وكنت اعتبر من ان الأحداث الأخيرة كانت تُنقل من مكان الى آخر من طرف أطراف أخرى ، وقد تدخلت في ذلك الاجتماع ، واعتبرت من وجود أطراف تدير تلك الاحتجاجات ، وتم الاتفاق على التكفل بحماية النقاط الحساسة والحيوية ، وقد انسحب وزيري الداخلية والتنمية المحلية آنذاك رفيق بالحاج قاسم ووزير الدفاع الوطني رضا قريرة من قاعة الاجتماع ، وقد كان الجنرال السرياطي يسيّر ذلك الاجتماع وينسق بصورة مباشرة بين وزارتي الداخلية والدفاع ويسدي توصياته للمديرين العامين ، كما جرت به العادة ، حيث كان متطلعا بالوضعين الأمني والعسكري ولكنه لم يتمكن من السيطرة على قرارات العسكريين من الجيش الوطني ولم يكن يؤثر فيهم ، بالرغم من انه كان يسيطر على القيادات الأمنية ويؤثر فيهم بصورة واضحة ـــ

بمقاطعته وسؤاله بخصوص ما ذكره السيد رضا قريرة وزير الدفاع الوطني السابق من كون علي السرياطي اقترح خلال ذلك الاجتماع توزيع اموال لتطويق تلك الاحتجاجات ، أجاب : فعلا لقد تعرض الى ذلك علي السرياطي ، ولكنه قصد بذلك توزيع أموال على عائلات الضحايا الذين سقطوا خلال تلك الأحداث فقط ـــــــــــ

بسؤاله عن بقية التفاصيل أجاب : ولقد عدت بعد ذلك الاجتماع الى مقر وزارة الدفاع الوطني ، وقد انتشرت بعض الوحدات العسكرية ببعض المناطق منها سليانة ومكثر والمكناسي ومنزل

الإدارة العامة لشؤون الإرهاب والجريمة المنظمة

بوزيان والمزونة وحيدرة وفريانة والرقاب وسبيطلة وغيرها ، وفي اليوم الموالي الموافق ليوم 2011/01/10 ، طُلب مني عن طريق وزير الدفاع الوطني رضا قريرة ، بأن ترتدي وحدات الجيش الوطني البُدلة الزرقاء التابعة لوحدات التدخل ، على غرار الوحدات التابعة للإدارة العامة لوحدات التدخل التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني ، وأعتقد من انه إقتراح من وزير الداخلية الأسبق رفيق بلحاج قاسم ، وقد امتنعت امتناعا كليا عن تطبيق تلك التعليمات ، وأصدرت زيادة عن التعليمات القارة المتعلقة بالقواعد القانونية لفتح النار وحالاتها والمضبوطة ضمن أمر إداري يتمثل في تعليمات عسكرية ، لا أستطيع ان امكنكم من نسخة منه لطابعها السري المطلق ، برقيّة إدارية تتعلق بضرورة التقيّد بالثوابت المطلقة في خصوص عمليات حفظ الأمن والنظام في عمليات التنقل والتدخل وشروط فتح النار التي تخضع الى مراجعة القيادة ، وقد قيّدت تلك العملية بشرط الاستشارة والحصول على تعليمات مباشرة من القيادة ، مهما كانت الظروف والحالة الميدانية ، تجنبا من توريط وحدات الجيش الوطني في أي عملية مشبوهة ، سيما وأنه كانت قد سقطت العديد من القتلى والجرحى في أماكن مختلفة من تراب الجمهورية في تلك الفترة ، بواسطة أسلحة نارية تابعة للأمن الوطني ، وقد انتشرت في تلك الفترة العديد من الوحدات العسكرية بأغلب مناطق البلاد ، وقد تم عقد اجتماعين منفردين في ذلك اليوم ، بمقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية بمشاركة علي السرياطي والعديد من القياديين الأمنيين والعسكريين ، وأفيدكم من أنني تلقيت اتصالا هاتفيا من الجنرال علي السرياطي ، يعلمني من خلالها بوجود إشاعة بالشبكة الاجتماعية " *face book* " تفيد بأنني قدمت استقالتي من الجيش الوطني ، وقد برّر ذلك بكوني رفضت أن أسدي تعليمات تقضي باطلاق النار على المتظاهرين ، فأجبته بأنها إشاعة غير صحيحة ومن أنني لم أتلق أي تعليمات باطلاق النار على المتظاهرين ، ومن ان تلك العملية خاضعة للتعليمات الكتابية في الغرض وهي مضبوطة بصورة قانونية واضحة ومحددة ، واستغربت من سرعة بلوغ تلك البرقية الى الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، حيث أدركت من انه تم إعلام الرئيس السابق بمحتوى تلك البرقية الإدارية العسكرية ، وفي يوم 2011/01/11 ، تلقيت تعليمات عسكرية من وزير الدفاع الوطني نقلا عن رئيس الجمهورية السابق زين العابدين بن علي تقضي بضرورة نزع الخوذة العسكرية لجميع العسكريين المنتشرين في الميدان ، فاستغربت الأمر كثيرا ولكنني أسديت تعليمات بارتداء العمرة حمراء اللون ، وقد كنت استفسر عن السبب الحقيقي لتلك التعليمات ، حيث خفت من وجود خلط بينهم وبين الوحدات المنتشرة في الميدان والمرتدية للزي العسكري أخضر اللون بصورة عامة ، وقد كنت أحس بمحاولات أطراف أخرى ، تسعى للزج بوحدات الجيش الوطني في انعكاسات تلك الأحداث وقد استغربت تلك التعليمات سيما وأن أعمال الشغب كانت تهدد سلامة العسكريين عند نزع الخوذة الحديدية ، وفي يوم 2011/01/12 ، تم إعلامي بتمركز وحدات من الحرس الوطني مرتدية لزي القتال ، أخضر اللون ، بجانب الوحدات العسكرية التي كانت متمركزة ببعض المؤسسات المالية بمدينة القصرين ، وأعتقد من أنه فرع البنك المركزي بالقصرين ، وقد أسديت التعليمات بإبعاد تلك الوحدات الأمنية من مكان تمركز الوحدات العسكرية ، لتجنب الخلط ولضمان وحدة القيادة وتحديد المسؤولية في حال حدوث طارئ ، وقد تواصل التصعيد في عملية الانتشار العسكري بمختلف المناطق ، وفي يوم 2011/01/13 ، اتصل بي المدير العام للأمن العسكري أمير لواء أحمد شابير ، وأعلمني من أن توجد إشاعة منتشرة في صفوف الوحدات الأمنية عبر الأجهزة اللاسلكية والرادوية ، مفادها وأن وحدات الجيش الوطني المنتشرة بالعاصمة قد انسحبت من نقاط تمركزها ، فأصدرت تعليمات للوحدات العسكرية المنتشرة في الميدان بالبروز للعيان ، وكنت اتساءل عن سبب انتشار تلك الإشاعة وعن مُصدرها والغاية من كل ذلك ، وقد كنت متخوفا في نفس الوقت من تأثير تلك الإشاعة على معنويات الوحدات الأمنية التي كانت ستعتبر من انها تعمل بمفردها مما يدفعها الى الانسحاب بدورها ، فكنت مدركا لأهمية الجانب المعنوي في مثل تلك الأزمات ، وقد كانت هناك دوريات متنقلة تابعة للجيش الوطني تسعى لإبراز التواجد العسكري بالعاصمة ، ولم يعقد في ذلك اليوم أي اجتماع تنسيقي بين الوحدات الأمنية والعسكرية ، وقد توضحت الرؤية حيث تم نشر المدرعات والوسائل الثقيلة

الإدارة العامة للتحقيق الوطني
الفرقة المركزية الأولى للأبحاث والتفتيش

بالميدان ، وفي تلك الليلة تلقيت اتصالا هاتفيا في حدود الساعة 21:00 من المدير العام علي السرياطي وطلب مني توجيه وحدات عسكرية بمحيط القصر الرئاسي بقرطاج ، وقد قلت له حرفيا " *يعيّش خويا .. تحتدو انتوما النقاط التي باش يُوقفُوا فيها الوحدات العسكرية .. وتحطّوا معاهم عنصر من العناصر التابعة للأمن الرئاسي* " ، فوافق على ذلك وقال لي "*توّه نكلّم العقيد عدنان الحطاب باش ينسّق معاكم* "، *فقلت له* " *خايّة ينسق مع العقيد المعمّي* " ، واتفقنا على تركيز عناصر تابعة للأمن الرئاسي مع الوحدات العسكرية بمحيط القصر الرئاسي فحسب ، وانتهت المكالمة ، وفعلا تم ذلك ، وأفيدكم من أنه انتشرت في تلك الفترة إشاعات مختلفة على غرار وضعي في الإقامة الجبرية ووفاتي وقد استهدف الجيش الوطني ورئيس أركان جيش البر في حد ذاته ، ولا أستطيع الحكم على سبب تلك الإشاعات ولا أستطيع استخلاص الاستنتاجات من تلك الإشاعات ، برغم وجود العديد من المسؤولين الأمنيين المساهمين في إدارة تلك الأزمة الوطنية إلا أنني استهدفت في شخصي بعديد من الإشاعات المغرضة وغير الصحيحة ، وكان وزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة ، على علم بكل الإجراءات التي أتولى اتخاذها وبجميع الاتصالات التي كانت تجري بيني وبين علي السرياطي ، وقد كنت أعلمُ علي السرياطي في صورة وجود طلبات او اجراءات استثنائية او غير عادية او جالبة للإنتباه ، بضرورة الاتصال بوزير الدفاع الوطني وإعلامه بذلك واستشارته في الموضوع ، وفي الحقيقة فتلك كانت وسيلتي في الرفض دون إثارة حفيظة المدير العام للأمن الرئاسي السابق علي السرياطي ، وكنت قد شاهدت خطاب الرئيس السابق زين العابدين بن علي لما كنت بمكتبي ، واتصل المدير العام للأمن العسكري واستفسرني عن رأيي الشخصي في خصوص ذلك الخطاب ، وقد اعلمته من أنني أعتبر أن الرئيس السابق قد استسلم بطريقة غير مباشرة ، وكان الخطاب مليئا بالوعود التي اتخذت بصورة ارتجالية نتاج الضغط فحسب ، وأفيدكم انه في مساء يوم 2011/01/13 ، قامت بعض العناصر الأمنية من الشرطة والحرس الوطني والديوانة بتسليم أسلحتهم الفردية الى الثكنات العسكرية ، وقد أعلمت وزير الدفاع الوطني بذلك ، فاغتاض من الامر وشك فيه ، ورفض تسلم تلك الأسلحة إلا بعد الاستشارة ، وقد اقترحت عليه ضرورة تسلم تلك الأسلحة وتأمينها نظرا لتعرض المقرات الأمنية للحرق والنهب ، فرفض واستشار على ما أظن في تلك الليلة الوزير الأول محمد الغنوشي ثم وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك السيد أحمد فريعة ، ثم تولى استشارة الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، صبيحة يوم 2011/01/14 وقد وافق على الأمر ، حسب علمي ــــــــ

بسؤاله عن الأحداث التي حدثت يوم 2011/01/14 ، وجميع التفاصيل المتعلقة بذلك ، اجاب : وفي يوم 2011/01/14 ، كنت بثكنة الهياكل الأمنية اتابع ما يدور بشارع الحبيب بورقيبة ، حيث كانت توجد بعض التجمعات من المتظاهرين ، وكنت نفسانيا مرتاحا ، ولقد تلقيت اتصالا هاتفيا من المدير العام للأمن الرئاسي علي السرياطي ، يستفسر فيها علي السرياطي عن الوضعية بشارع الحبيب بورقيبة ، وقد طلب مني تعزيز الوحدات الأمنية المتمركزة بمفترق شارع الحبيب بورقيبة ، فقلت له " ما تخافش .. ما فماش حاجة تخوف " ، وقد لاحظت من أنه كان مرتبكا وتخوفا من توجه الجماهير باتجاه القصر الرئاسي ، واعلمته من أنه لا يجب إظهار القوة ، تجنبا لاستفزاز الجماهير التي كانت متواجدة بشارع الحبيب بورقيبة ، وقد كانت توجد بعض الوحدات العسكرية بشارع محمد الخامس ، قرب مقر التجمع الدستوري الديمقراطي ، للتدخل عند الحاجة ، وقد طلب مني تعزيز الأحواز البعيدة من القصر الرئاسي بقرطاج ، فتم توجيه ثلاث دوريات مدرعة ، وفي حدود الساعة 12:14 ، اتصل بي مجددا ، حيث قمت بتدوين توقيت تلك المكالمة على قصاصات ورقية بمكتبي ، وكان فحواها ضرورة أنه وردت الى الرئيس السابق زين العابدين بن علي معلومة من الخارج مفادها وأن زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي سيدخل الى بلادنا قادما من الخارج ، وأن مطار تونس قرطاج غير مدرج ضمن النقاط المحروسة ، وقد كان علي السرياطي متخوفا من تلك المعلومة الواردة من المصالح الأمنية من الخارج ، وقد عملت على تهدئته وطمأنته ، وكانت تلك المكالمة على الساعة 1214 ، وأذكر من انه تلقى لما كان بصدد التحدث لي الى ،مكالمة أخرى يعلمونه من خلالها من انه تم حرق منزل

الإدارة العامة لقضايا الإرهاب والجريمة المنظمة
الفرقة المركزية الأولى للأبحاث والتفتيش

1/87

عادل الطرابلسي وبعض أفراد من عائلة الطرابلسي أو محمد فهد صخر الماطري ، وقد طلب تعزيزه ببعض الدوريات العسكرية ، ولكنني رفضت ، وقلت له حرفيا " *العسكر باش يحمي المنشآت موش باش يحمي غيرها .. رد بالك أنا نحمي مؤسسات الدولة .. موش لحماية ممتلكات خاصة* " فقال لي "*ما عندكشي الثقة فيّ* " فقلت له " عندي فيك الثقة .. أما ما *نحميوا كان الممتلكات العامة* "

بمقاطعته وعرض محتوى مكالمة جمعت المدير العام للسجون والإصلاح العميد نور الدين الشعباني والمدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي ، يوم 2011/01/14 على الساعة 1343 إلى غاية الساعة 1345 والمسجّلة بجهاز التسجيل التابع لموزع الهاتف بالقصر الرئاسي بقرطاج تحت رقم 022027 ، والتي أعلم من خلالها مدير عام السجون و الإصلاح عن تحرك المساجين بسجن برج الرومي ، و إعلام هذا الأخير من قبل المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية بأن المجيب كان مع المظنون فيه علي السرياطي على الخط ، أجـــاب : فعلا ، تلك هي المكالمة الأخيرة التي جمعتني بعلي السرياطي ، وقد كان يخابره في الخط الآخر نور الدين الشعباني المدير العام للسجون ، حيث كان بصدد مراجعته بخصوص وضعية أمنية تهمّ أحد السجون ، ولكنني أكدت عليه بعدم السماح لأي سجين بمغادرة السجن ، ولم انتبه الى ما عرضتم علي من تعليمات أسداها علي السرياطي ، تفيد بإطلاق النار على المساجين عند الحاجة وعلى مستوى الأرجل طلقة بطلقة ، حيث كنت اؤكد على عدم السماح لأي سجين بالفرار فحسب ـــــ

بسؤاله عن بقية التفاصيل ، اجاب : في الأثناء اتصل بي السيد وزير الدفاع الوطني رضا قريرة حيث أعلمني من انه تلقى مكالمة هاتفية من الرئيس السابق مفادها وجود طائرة مروحية تحلق فوق القصر الرئاسي وتعتزم النزول بالقصر الرئاسي ، وكنت متواجدا بمقر وزارة الدفاع الوطني واعتقد من انني كنت ساعتها بقاعة العمليات المركزية التابعة للجيش الوطني ، وقد أجبت الوزير حرفيا "*بالله .. قيلونا أخطاوونا .. شنية الحكاية هذيـّة .. فكوا علينا .. شنية هيليكبتر فوق القصر فاش تعمل غادي* " ، وأفيدكم من انه بلغ الى علمي في فترة لاحقة ، من انه في الساعة 16:34 ، اتصل الرئيس السابق بوزير الدفاع الوطني رضا قريرة وأعلمه من انه توجد مروحية عسكرية على متنها بعض العناصر الأمنية التابعين لفوج مجابهة الإرهاب ومن انها متجهة للقصر الرئاسي بقرطاج بنية القيام بعملية إنزال به ، وقد أسدى الرئيس السابق زين العابدين بن علي تعليماته الى الجنرال السرياطي بضرورة إسقاط تلك المروحية بمن فيها باستعمال السلاح 12.7 مم ، وقد قام وزير الدفاع بالتثبت من تلك المعلومة وأعلم الرئيس السابق من وجود مروحيات عسكرية قادمة من جهة بنزرت ستتولى جلب بعض العناصر العسكرية من القوات الخاصة التابعة للجيش الوطني في مهمة تعزيز التواجد العسكري بتونس العاصمة ، وبتفسير الأمر من طرف وزير الدفاع الوطني قال له الرئيس السابق "*ما لا علي السرياطي s'affole* " ، وقد كنت متواجدا بقاعة العمليات بمقر وزارة الدفاع ، وكان معي وزير الدفاع الوطني بتلك القاعة ، وفي حدود الساعة 15:00 ، وردت علي وزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة مكالمة هاتفية من الرئيس السابق ، طلب خلالها ضرورة توجيهي الى مقر وزارة الداخلية للإشراف على عملية التنسيق بين الوحدات الأمنية والعسكرية ، حيث تم الإعلان عن حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية ، وفعلا تحولت على في حدود الساعة 15:15 الى مقر وزارة الداخلية وقد رافقني كل من العقيد محمد الجديدي التابع لجيش البر والعقيد الشمنقي التابع للإدارة العامة للأمن العسكري ، وعلى الساعة 16:15 على ما أظن ، وكنت بجوار السيد احمد فريعة وزير الداخلية السابق بمكتبه ، تلقيت مكالمة من وزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة ، حيث قال لي حرفيا "*أعطيتش تعليمات باش تمنع طيّارات باش تقلع .. منعتش طيارات باش تطير من المطار* " ، فقلت له "*موش صحيح .. هاني بحذا سي أحمد فريعة* " ، وهذا يعني من ان هناك من أبلغ الرئيس السابق بمعلومات مغلوطة ، تفيد من أنني توليت منع طائرات بمطار تونس قرطاج من الإقلاع ، وأنهى المكالمة ، ثم أعاد الاتصال الهاتفي بي حوالي الساعة 16:23 ، وقال لي حرفيا "*قال لي رئيس الدولة .. فمّة مندسّين من الخوانجيّة يخدموا في الإرهاب .. شدوا*

عائلتو في المطار.. وما خلاوهمشي يخرجوا .. والرئيس يطلب القضاء عليهم وضربهم بالرصاص إن اقتضى الأمر " فقلت له "*لحظة لحظة .. هاو بحذايا سي أحمد .. خلّيني نحط الباقل متاع النبوتابل .. باش يسمع معايا سي أحمد فريعة* " ، وفعلا عاود وزير الدفاع السابق سرد تلك المعلومة واستمع الى كل ذلك السيد أحمد فريعة ، وقد استغربت في واقع الأمر جميع تلك المعلومات الواردة على الرئيس السابق والتي كانت في شكل تهديدات أكثر منها معلومات او أحداث ، سيما وأنه كانت هناك كذلك معلومات تفيد توجه زوارق بحرية باتجاه القصر الرئاسي ، فجميع تلك المعلومات توحي بأن القصر الرئاسي مستهدف بمن فيه ، وعلى إثر الانتهاء من تلك المكالمة توجهت الى مكتب المدير العام للأمن الوطني آنذاك عادل التيويري ، وقد كان بجانبه كل من المدير العام للأمن العمومي السيد لطفي الزواوي والمدير العام للمصالح المختصة رشيد عبيد والعميد جلال بودريقة مدير عام وحدات التدخل والمتفقد العام للحرس الوطني العميد محمد الزيتوني شرف الدين ، أعلمتهم بفحوى تلك المكالمة ، وقد كان جميعهم خالين الذهن من تلك المعلومة ، وطلبت منهم الاتصال بالمسؤول الأمني الراجعة له بالنظر فوج مكافحة الإرهاب ، وقد حاول العميد جلال بودريقة الاتصال بالمقدم سمير الطرهوني إلا أنه كان يقول لي " ها ما يهزش .. هاو ما يحبش يهز علية التليفون " ، وقد حاول كذلك العميد محمد الزيتوني شرف الدين الاتصال الهاتفي بالمقدم محمد العربي الأكحل الذي كان بدوره لا يجيب على الهاتف ، وقد استغربت من ذلك وتوليت توجيه العميد جلال بودريقة الى مطار تونس قرطاج في الحين لتوضيح الأمر والتحري في ذلك على عين المكان ، وقد توجه العميد جلال بودريقة على عين المكان ـــــ

بمقاطعته وسؤاله إن كان العميد جلال بودريقة قد تحدث أمام الجميع ، بعد ان حقق الاتصال بالمقدم سمير الطرهوني ، وافاد من كون مخاطبة أعلمه من كونه متواجد بالمطار وقد تولى ضبط أفراد من عائلة الطرابلسي وبن علي بناءا على تعليمات من علي السرياطي ،اجاب : بالنفي التام ، حيث ان المقدم سمير الطرهوني رفض الإجابة على اتصالات العميد جلال بودريقة رئيسه المباشر الذي كان يحاول تحقيق الاتصال به في عديد المناسبات ، ولم تم ذلك فما الغاية من توجيه العميد جلال بودريقة الى مطار تونس قرطاج لتبين الأمر على عين المكان ، وأفيدكم كذلك كم ان العميد محمد الزيتوني شرف الدين كان بدوره يحاول الاتصال بالمقدم محمد العربي الأكحل والذي كان بدوره لا يجيب على تلك الاتصالات المتكررة ، فتولى الاتصال بقاعة العمليات المركزية التابعة للحرس الوطني واعلمهم بضرورة الاتصال بالمقدم محمد العربي الأكحل وتحديد مكان تواجده بالتحديد ـــــــــ

بسؤاله عن بقية الأحداث ، اجاب : لقد كان المقدم سمير الطرهوني وكذلك المقدم محمد العربي الأكحل ، يرفضان الإجابة على اتصالات رؤسائهم ، وقد أعلمني العميد جلال بودريقة بعد وصوله على عين المكان ، من ان المقدم سمير الطرهوني كان يرفض الإجابة عن استفساراته بخصوص هوية من أسدى له التعليمات ، حيث رفضوا تعريفهم بهوية مسدي تلك التعليمات ، وقد كانوا محتجزين لأفراد من عائلة الطرابلسي كأنهم رهائن ، وأعتقد من انهما كان يأتمران بأوامر من شخص أجهله ، وأعتقد من انها ، ولما بلغ الى علمهما هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، فقد اختلقا طلب توجيه فريق تلفزي لتصوير تلك العملية ، لإبراز من أنهما قاما بعمل بطلولي عن طواعية وانطلاقا من مبادرة شخصية ، حسب ما ذكراه لاحقا ، فأعتقد من انهما كانا يأتمران بأوامر شخص آخر ، ويمكنكم تحليل مكالماتهما الهاتفية لبيان كل ذلك ، وأفيدكم أنني وطول تلك الفترة ، لم أكن على علم بعملية مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، حيث تلقيت اتصالا هاتفيا حوالي الساعة 17:55 من العقيد سامي سيك سالم التابع للإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، وكان العقيد يتحدث بلغة مضطربة جدا وقال لي " يا مون جينرال .. إيجا للقصر توه .. توه تجي للقصر " فقلت له " لحظة " ، وابعدت الهاتف من أذني ثم توجهت بالقول الى الحاضرين بمكتب المدير العام للأمن الوطني وقلت لهم " آش كونو هذا .. سليك .. سالم وإلا شنوّه .. " ، فقال لي أحدهم " عقيد تابع للرئاسة " ، فأجبتُ مخاطبي " لا شوف مع وزير الدفاع .. أنا ما نجّم نجي إلا بالتعليمات " وأنهيت المكالمة ، وتوليتُ الاتصال

بوزير الدفاع الوطني وأعلمته بذلك الاتصال ، وكان وزير الدفاع في تلك الفترة على علم بعملية هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي ولكنه لم يعلمني بذلك ، ولم أكن على علم بعملية مغادرة الرئيس السابق الى حد تلك الساعة ، فلم يعلمني أي كان بتلك العملية ، وفي الواقع كنت منشغلا بعملية معالجة وضعية احتجاز الرهائن بمطار تونس قرطاج من طرف المقدم سمير الطرهوني ، حيث كان تركيزي على تلك الوضعية ،وقد طلب مني وزير الدفاع الوطني ان نتدخل بالقوة والقضاء عليهم ولو أدى ذلك الى استعمال السلاح والقوة اللازمة وتخليص الرهائن ، حيث الى حدود الساعة 18:00 وبعدها كنت اتصل بوزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة في عديد المناسبات ، وكان مصرا على ضرورة التدخل بالقوة وتحرير الرهائن المحتجزين بالمطار ، حيث قال حرفيا " *إقضي عليهم .. هاذوما اللي في المطار.. يلزم نقتلوهم .. اضرب ..* " وقد رفضت ذلك وقلت له " *شي همك فيهم .. توّه نتصرّف .. توّه نتصرّف .. نعرف كيفاش نعمل .. ماناش باش نخلّيوا اعباد مسلحين باش تولي فيها برشة قتلى في المطار .. والمطار فيه برشا عباد* " ، وقد كنت مقتنعا بعدم اعتماد القوة ، وقد استغربت من السبب الحقيقي لعدم إعلامي بعملية خروج الرئيس السابق سواء من طرف وزارة الداخلية أو من طرف وزارة الدفاع ، وقد علمت عن طريق الصدفة وبعد الساعة 18:00 ، ولا أتذكر هوية الشخص الذي اعلمني بذلك ، كما أفيدكم من أنه أعلمني على الأرجح وزير الدفاع الوطني رضا قريرة بعملية ضبط علي السرياطي ، حيث قال لي حرفيا " *cet homme veut le beurre et l'argent du beurre* " ، وأعلمني من انه تولى إسداء التعليمات بإيقاف علي السرياطي بالقاعدة العسكرية بالعوينة ، واؤكد لكم من انه لم يتم إعلامي بتلك العملية ، فكيف يعقل أن يدخل الركب الرئاسي الى القاعدة الجوية بالعوينة ويمضي هناك قرابة الساعة ثم يغادر الرئيس السابق على متن الطائرة الرئاسية ، ولا يتم إعلامي من طرف أي كان ؟ وكيف يعقل أن يتم إيقاف علي السرياطي بتلك القاعدة دون علمي المباشر والحيني ؟ وكيف يعقل أن تتم عملية دخول طاقم الطائرة الرئاسية على القاعدة الجوية بالعوينة من دون علمي ؟ وكيف يعقل أن يتم تحضير الطائرة الرئاسية من دون علمي ؟ في الواقع كلّها تساؤلات تستدعي المزيد من الاستقراء ، فضلا على أن وزير الدفاع السابق رضا قريرة اتصل بي في حدود الساعة 17:21 ، وقال لي حرفيا " *انا الوحيد اللي نعطي التعليمات بالي نعرف* " واستغربت سبب ذلك القول وكنت أحدثه عن المجموعة المحتجزة بمطار تونس قرطاج وكنت أطلب منه أن يتولى إعلام الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، ويعلمه من انه توجد أفراد من العناصر الأمنية التابعة للقوات الخاصة والخارجة عن الطاعة والرافضة لتطبيق تعليمات العميد جلال بودريقة والتي لم توضح مُصدر تلك التعليمات ومُسديها ، ولم يكن يجيب على ذلك الطلب ، وفعلا كنت أستغرب ، فأنا أحدثه عن عملية احتجاز رهائن ، ويجيبني بأنه الوحيد الذي يسدي التعليمات ولم يكن من موجب لذلك القول ———

بعرض محتوى مكالمة هاتفيّة جمعت كلا من الجنرال الطيب العجيمي والجنرال السرياطي ،تمحورت حول التحضير والإعداد الخاص بالطائرة الرئاسية ، حسب ما هو مسجل بجهاز التسجيل نوع " *ATIS* " على المكالمة رقم [redacted] على الرقم [redacted] يوم 2011/01/14 على الساعة 1624 ، أجاب : ليس لي أي علم بكل ذلك ، وأستغرب عدم إعلامي بكل ذلك ———

بسؤاله عن بقية التفاصيل ، أجاب : اعتقد ان الجنرال السرياطي خُيّر بين أمرين ، اولهما مغادرة أرض الوطن وثانيهما البقاء فيه ، وكان مخيّرا من طرف وزير الدفاع الوطني آنذاك رضا قريرة بين هذين الأمرين ،وقد علمتُ بذلك لاحقا ، وقد كنت بمكتب المدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ونسعى الى التفاوض مع المقدم سمير الطرهوني والمقدم محمد العربي الأكحل الى حين ان قبلا عملية حلول فريق تلفزي لكي يتولى تصوير تلك العملية بمطار تونس قرطاج وتسليمهم لوحدات الجيش الوطني ، وأعتقد من ان عادل التيويري قام بالتنسيق مع مؤسسة التلفزة التونسية لجلب فريق تلفزي للقيام بتصوير عملية ضبط افراد من عائلة الطرابلسي بالمطار ، وقد أسديت تعليماتي بتوجيه حافلة صغيرة الحجم من القاعدة العسكرية بالعوينة لجلب افراد الطرابلسي وتأمينهم بالثكنة العسكرية بالعوينة مع اعتماد المسالك الموجودة بالمطار،

ونبّهت من عدم الخروج من المطار، وكان الهدف من مهمة تأمينهم بالثكنة العسكرية بالعوينة هو تخليصهم من عملية الاحتجاز فحسب ، باعتبارها غير قانونية ، كما لم أسد التعليمات بإيقافهم لاحقا على ذمة العدالة أو إحالتهم على العدالة ــــــــ

بسؤاله أن كان قد تم إعلامه بعملية إيقاف أفراد من عائلة الطرابلسي بالقاعدة العسكرية بالعوينة على إثر مغادرة الطائرة الرئاسية لمطار تونس قرطاج ، وتحديدا بمستودع الطائرة الرئاسية من طرف العسكريين التابعين للقوات الخاصة ، تحت إشراف العقيد إلياس المنكبي ، أجاب : ليس لي علم بهم وبسبب الإيقاف ، وعلمت لاحقا بتلك الوضعية ــــــــ

بسؤاله عن بقية التفاصيل ، أجاب : على الساعة 1937 ، وكنت قد سجلت ذلك التوقيت ، اتصل بي هاتفيا وزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة ، وكنت ساعتها بصدد إدارة عملية التفاوض وتخليص الرهائن بمطار تونس قرطاج ، حيث قال لي حرفيا " *إنت معايا ماهو .. إنت معايا .. تكلم كلمة راجل لراجل* .. " فقلت له " *معاك .. معاك* " ، فقال لي " *راهو .. قالي سي عبد الله القلال يقول راهو فمّة مؤامرة ضدّوا .. هو وسي محمد الغنوشي وفؤاد المبزع .. ويقولوا إلي إنت وراء المؤامرة هذيّة .. محتجزين في القصر متاع قرطاج* " ، فأجبته حرفيا " *بالله قيلوني .. قيلوني أخطاوني يا عباد .. شعملت الكم .. إليّ يوجعوا رأسوا يقول رشيد عمار* " ، وأنهيت المكالمة ، وقد طلبت من العقيد أحمد الزلاق الذي كان متواجدا بمقر أركان جيش البر ، تمكيني من الرقم الهاتفي لقريبه المقدم إلياس الزلاق ، الذي أعرفه معرفة جيدة ، باعتباره كان من بين تلاميذي بالأكاديمية العسكرية ، وكنت أعرف من انه سيصدقني القول ، واتصلت به هاتفيا وقد أعلمني من كونهم لم يقوموا باحتجاز أي كان ومن أن عبد الله القلال غير محتجز ، وطلبت تمكيني من مخابرة عبد الله القلال مباشرة ، وقلت له حرفيّا " *سي عبد الله .. شكون قال الكلام إلي أنا محتجزكم .. انت ماكش محتجز من طرف الجيش او اي كان .. وراهو تنجّم تروّح في كل وقت* " ، وقد أدرك صدق قولي ، حيث غادر لاحقا ، ولم أكن على علم بأنهم كانوا بالقصر الرئاسي بصدد تصوير الكلمة التي تم إلقاؤها لاحقا الوزير الأول محمد الغنوشي ، كما لم أسأله عن سبب تواجده بالقصر الرئاسي بقدر ما استغربت الإشاعة التي مفادها من أنني أحتجزهم هناك ، ولقد اتصلت لاحقا بالعقيد عدنان الحطاب ، وسألت إن كان هو أقدم ضابط سام بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، وحققت معه الاتصال وتوليت التنبيه عليه بضرورة المحافظة على تجهيزاته وأفراده والمورد البشري بصورة عامة ، وأفيدكم من أنني شاهدت الكلمة التي ألقاها الوزير الأول محمد الغنوشي عندما تم بثها ، اثناء تواجدي بمكتب المدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ــــــــ

بسؤاله إن كان شاهد الشريط النصي بأسفل الشاشة بقناة التلفزة تونس 7 آنذاك ، والذي دوّن به " *في الحين خطاب تاريخي موجه الى الشعب التونسي* " ، اجاب : لا أتذكر من أنني شاهدته ــــــــ

بسؤاله إن كان علم بوجود طائرة عسكرية من نوع " *C130* " من القاعدة الجوية ببنزرت باتجاه القاعدة الجوية بالعوينة ، لنقل بعض من افراد من عائلتي الرئيس السابق وزوجته ، اجاب : بالنفي ، ولكنني علمت لاحقا بالأمر ــــــــ

بسؤاله عن بقية التفاصيل ، أجاب : بعد مشاهدة الخطاب الذي ألقاه السيد الوزير الأول محمد الغنوشي ، اتصل بي مباشرة الرئيس السابق عبر هاتفي الجوال رقم [redacted] ، وأعتقد من أنه حوالي الساعة 20:20 ، وقال لي حرفيا " *الرئيس معاك .. شنوه الوضع توه في البلاد .. مسيطرين على الوضع والا لا .. انجم نرجع الليلة والا لا* .. " وقلت له حرفيا " *توه ما انجمشي نقلك حتى شيء سيادة الرئيس .. الوضع بصفة عامة ما هوش واضح* .. " فقال لي " *ما لا نعاود نطلبك غدوة .. مون جنرال* " فقلت له " *تفضل* " ، وانتهت المكالمة ، وكان صوته غير مستقرا بحكم أنه توجد صعوبة لسماع الصوت بصورة واضحة على غرار المكالمات التي نتلقاها عبر الهواتف الجوالة او القارة ، إلا أنه لم يعاود الاتصال بي بعد ذلك التاريخ ، وبعد ذلك حل بمكتب الوزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك كل من السادة محمد الغنوشي ورضا قريرة ، وكنت موجودا برفقة السيد أحمد فريعة ، وقد وردت كذلك مكالمة هاتفية على رقم الهاتف الجوال التابع للسيد

الإدارة العامة لقوات الأمن الداخلي
الوحدة المركزية الأولى للأبحاث والتحقيق

محمد الغنوشي وقد كان المخاطب الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وقد كان يستغرب تلك الإجراءات المتخذة وقد أعلمه السيد محمد الغنوشي من انها إجراءات دستورية وقانونية حيث قال حرفيا "*فما فراغ .. الدولة ما تتحملشي الفراغ .. أحنا طبقنا القانون* " ــــــــــ

بسؤاله عن سبب إصداره لتعليمات تقضي بحسن معاملة المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، وعن سبب إعطائه لمثل تلك التعليمات ، أجـــاب : فعلا أسديت تلك التعليمات وهي تعليمات عادية ولا تخص الجنرال علي السرياطي فحسب ــــــــــ

بسؤاله عن علاقته بالمدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي ، أجـــاب : علاقة عادية ولا توجد بيننا أي خلافات مهما كان نوعها ، وكانت تربطنا علاقة جيدة منذ مراحل التكوين والتدريب العسكري بالأكاديمية العسكرية ، وقد قام علي السرياطي بتدريبي في تلك الفترة ــــــــــ

بسؤاله عن صحة ما ورد بتصريحات الشاهد المدعو سمير بن نصـــر من كون الباب الحديدي الخارجي للقاعدة العسكرية بالعوينة قد سقط على أحد العسكريين أثناء دخول الركب الرئاسي ، أجاب : ليس لي علم بالموضوع وأستغرب ذلك ــــــــــ

بسؤاله عما توفر لديه من معطيات بخصوص الأسباب الحقيقية لمغادرة الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي ارض الوطن مساء يوم 2011/01/14 ، أجاب : قناعتي الشخصية الحالية هي أنه لم يكن هناك من موجب لمغادرة الرئيس السابق لأرض الوطن ، فأعتقد من أنه لم يكن هناك من موجب لتلك المغادرة بتلك الطريقة المفاجئة ، ولا أعتقد من انه غادر بسبب ما أقدم على فعله كل من المقدم سمير الطرهوني والمقدم محمد العربي الأكحل ، بمطار تونس قرطاج سيما وأنه كان يسعى إلى مغادرة عائلته لأرض الوطن ، ولا أعتقد من انه كان يسعى للمغادرة بدوره ، فلم يقم حتى بتجميع أدباشه أو ملابسه ، مثلما تبين لاحقا ، لكنني أتساءل في أغلب الوقت عن السبب الحقيقي الذي دفع بالرئيس السابق الى التحول بنفسه الى المطار العسكري ، سيما وان الوضع الأمني كان مترديا للغاية ، وكانت الفوضى عارمة ، وأعتقد من انه كان عليه ان يبقى بالبلاد كأول مسؤول عن مصير البلاد وأمنها ، وهناك تساؤلات عديدة عن سبب مغادرته البلاد ، وقد خاطبني ليلا وكان يعتزم العودة الى البلاد ، حيث كان يستفسر عن الوضع الأمني في تلك الليلة ، خاصة بعد الإعلان عن تلك الكلمة التي ألقاها السيد محمد الغنوشي ــــــــــ

بسؤاله إن كان على علم بقيام اعوان تابعين للإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية بعملية إرتداء أزياء قتال ، بالقصر الرئاسي بقرطاج ، أجاب : فعلا انا على علم بذلك وهو بعد تاريخ 2011/01/14 ، وقد كانوا يعملون بصورة مشتركة مع وحدات الجيش الوطني اثناء توليهم مهام الحراسة امام القصر الرئاسي بقرطاج ، حيث كانت الدوريات العاملة بمحيط القصر الرئاسي تعمل بصفة مشتركة بين الجيش الوطني والأمن الرئاسي ــــــــــ

بسؤاله بخصوص الإشاعات التي راجت حول الإشتباكات التي جدت بين قوات الأمن الرئاسي والجيش الوطني ، اجاب : لا أساس له من الصحة ، فهي إشاعة فحسب ، ولم يحصل في الواقع أي تعامل مع تلك الإشاعات إلا بعد تاريخ 2011/01/27 على ما أظن ، حيث تم تكوين خلية إعلام بمقر وزارة الداخلية ــــــــــ

بسؤاله إن توفرت لديه معطيات كتابية بخصوص إلقاء القبض عن ميليشيات أو قناصة تعمد أفرادها ترويع المواطنين وارتكاب أفعال من شأنها حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و القتل و السلب و النهب بالتراب التونسي ، أجاب : كلها إشاعات ، وقد كنت متواجدا بمقر وزارة الداخلية وحصل ان سُجل طلق ناري على مقر وزارة الداخلية يوم 2011/01/16 ، وبعد إجراء الإختبارات الفنية اللازمة ، تبين وانه متأت من جهة نزل البحيرة أو من جهة مقر التجمع الدستوري الديمقراطي ، وبعد تلك العملية ، تم القيام بعملية تمشيط مشتركة بين القوات الخاصة التابعة للفوج الوطني لمجابهة الإرهاب والقوات الخاصة التابعة للجيش الوطني ، وقاموا بتمشيط محيط الوزارة والبنايات المحيطة بها ، دون ان يسفر ذلك عن ألقاء القبض على أي

الجمهورية التونسية * الوحدة المركزية الأولى للأبحاث والتحقيق

قناصة أو ميليشيات أو أسلحة قنص أو ذخيرة ، وقد سجلت في الواقع بعض الخسائر البشرية في صفوف العسكريين ، وهناك أبحاث تحقيقية منشورة لدى القضاء العسكري والمدني في الغرض -

بسؤاله عن الحجج والأدلة التي توفرت لديه والتي تم على ضوئها ايقاف المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي أثناء تواجده بالقاعة الشرفية بالقاعدة الجوية بالعوينة بعد أن أشرف على عملية مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن لأرض الوطن على متن الطائرة الرئاسية و التي أقلعت مساء يوم 2011/01/14 في حدود الساعة 17:47 بالتوقيت المحلي ، أجاب : ليس لي علم بها ———

بسؤاله عن علاقته بالرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي و زوجته المسماة ليلى الطرابلسي و أفراد عائلتيهما ، أجاب : ليس لي أي علاقة بهم ، وكانت علاقتي برئيس الدولة علاقة مرؤوس برئيسه ، لا غير ———

بسؤاله عن علاقته بالمدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي و أن كان بينهما خلافات سابقة و عن طبيعتها و سببها اعتمادا على ما جاء بتصريحات وزير الدفاع السابق رضا قريرة أثناء الحوار الإذاعي بإذاعة موزاييك و الذي قال فيه هذا الأخير حرفيا " *وقت إلي بعثولوا باش يمشي لوزارة الداخلية للتنسيق طلبت منوا باش يهز سلاحو معاه على خاطر كنت خايف عليه من علي السرياطي* كما أفاد خلال تلقي تصريحاته " *LE COURANT NE PASSE PAS* " بينه وبين علي السرياطي ، أجاب : هي تصريحاته ، وهو مسؤول عنها ، وهذا غير صحيح ولا أساس له من الصحة -

بسؤاله أن كان المظنون فيه زين العابدين بن علي باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة التونسية ورئيس الجمهورية آنذاك قد أسدى له تعليمات تقضي بإطلاق النار على المتظاهرين لكف شغبهم ، أجاب بالنفي ، ولكن أعتقد من أنها إشاعة راجت نظرا للبرقية التي أتيت على ذكرها سالفا والتي تمنع العسكريين من استعمال السلاح وتؤكد على التقيد بالتعليمات المباشرة من القيادة في حالة فتح النار ———

بسؤاله إن كان قد أسدى تعليمات الى مأموريه قصد سحب الأسلحة و الذخيرة التي بحوزة أعوان الأمن الوطني رغم استظهارهم بما يفيد أنهم بصدد العمل و مباشرة مهامهم العادية ، أجاب : بالنفي ———

بسؤاله إن كان لديه أي معطيات أخرى يريد التصريح ، تخص موضوع الحال ، أجاب : أعتقد من أنني ، وعند مراجعتي لشريط الأحداث في تلك الفترة ، كنت مستهدفا بالعديد من الإشاعات ، ولست أدري مُصدر تلك الإشاعات أو ناشرها ، سيما وأنني لم أكن العنصر المشارك الوحيد في إدارة تلك الأزمة ، وقد أثبت الجيش الوطني الذي كان تحت إمرتي خلال أحداث عين طبرنق سنة 2006 والرديف سنة 2008 ، إخلاصه للنظام الجمهوري ، وقد قام بواجبه على الوجه الأكمل وبطريقة مشرّفة

هذا ما تحرر عليه وبعد القراءة والمصادقة أصر وأمضى وأمضينا و العون الكاتب

مأمور الضابطة العدلية — رئيس المركز — الشاهد (رشيد عمار) — الكاتب